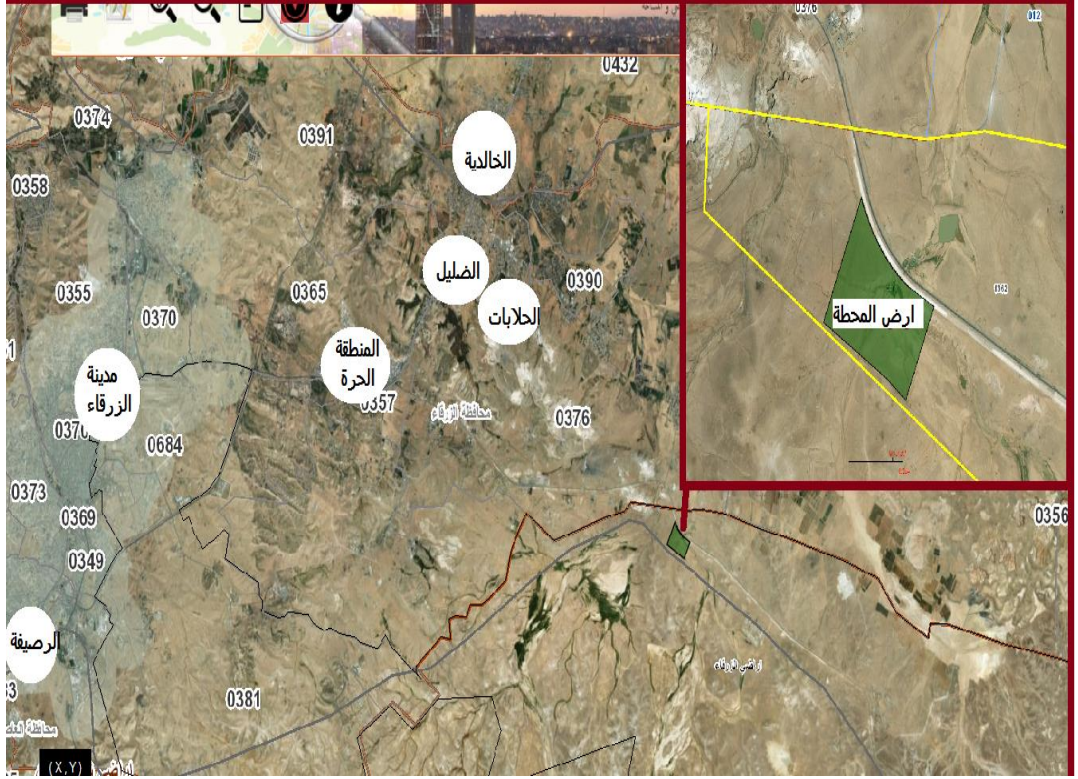


المحطة المركزية لمعالجة المياه الصناعية



اطلقت غرفة صناعة الزرقاء مشروعها الريادي لانشاء المحطة المركزية لمعالجة المياه الصناعية بهدف توفير محطة لمعالجة المياه للصناعات القائمة والمتوقع قيامها في محافظة الزرقاء لتأمين خدمة المعالجة بسعر منافس وبطريقة مجدية اقتصادياً وبيئياً. ولهذه الغاية قامت غرفة صناعة الزرقاء بتأسيس وتسجيل "شركة الزرقاء لمعالجة المياه الصناعية" كشركة مساهمة خاصة بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٣ للقيام بتنفيذ المشروع.

والاتفاق بين الجهات المعنية، كما يساعد انجاز المحطة من خلال تمويلها بالكامل من الحكومة عن طريق المنح من سرعة انجازها وتمكين وزارة البيئة من تطبيق التعليمات والقوانين الخاصة بالنفايات الصناعية السائلة، لكن لم يتم شي على أرض الواقع بالنسبة للمدينة الصناعية او المحطة.

تم الاتفاق على عرض المشروع على وحدة الشراكة في وزارة التخطيط ليتم طرح العطاء مرة أخرى بنظام **B.O.T**، لكن لم يتم طرح عطاءات.

في بداية عام ٢٠١٧ وافق مجلس الوزراء الموقر على قيام بنك الاستثمار الاوروبي بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع انشاء محطة معالجة المياه العادمة الصناعية.

بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٦ تم اطلاق دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمحطة المركزية لمعالجة المياه الصناعية المحال على شركة **SUEZ** الاستشارية، حيث أن الدراسة ستأخذ بعين الاعتبار ملائمة المشروع مع طريقة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص **(PPP)**.

قامت غرفة صناعة الزرقاء بإجراء دراسة ميدانية مفصلة للتعرف على الاحتياجات اللازمة من النواحي الفنية والمالية والإدارية لمعالجة مشكلة التخلص من المياه الصناعية الناتجة عن بعض المصانع بطرق علمية سليمة وآمنة بيئياً، ويذكر أن الفوائد البيئية والاقتصادية للمشروع تشمل على:

- تحسين الوضع البيئي في محافظة الزرقاء من خلال الإدارة الصحيحة للمياه العادمة.
- تخفيف العبء عن محطة السمرا.
- خيار اقتصادي أفضل للصناعيين يغنيهم عن إنشاء وتشغيل وحدات معالجة خاصة.
- استخدام أمثل وبفاعلية أعلى للمياه المعالجة وتدويرها لأغراض صناعية وزراعية وهذا أمر بالغ الأهمية لبلد مثل الأردن وما يواجهه من نقص في إمدادات المياه.
- زيادة المساحة الخضراء في المحافظة.

قامت الحكومة عام ٢٠٠٧ بالموافقة على تخصيص قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ دونم من أراضي قصر الحلابات (مريب الفهود)، وهي مجاورة للأرض المخصصة لإقامة مدينة الزرقاء الصناعية، ويعتبر موقع المحطة استراتيجياً لعدة أسباب أهمها:

- تقع المحطة بجانب المدينة الصناعية المنوي انشاؤها في محافظة الزرقاء، مما يساعد على التخلص من المياه العادمة الصناعية الخارجة من المصانع التي ستقوم في المدينة الصناعية.

- قربها من منطقة الضليل الصناعية، مما سيوفر على المصانع اجرة النقل الى المكبات ومحطات التنقية المعتمدة من وزارة البيئة والتي تقع في العاصمة أو محافظات أخرى.
- تبعد حوالي (١٥ كم) من المنطقة الحرة الزرقاء، حيث أنه يوجد عدد كبير المصانع المقامة مقابل المنطقة الحرة.
- تبعد حوالي (٢٠ كم) من اتوستراد المفرق الذي يشهد اقامة عدد غير قليل من المصانع.

ووافقت الحكومة عام ٢٠٠٧ على تغطية نصف التكاليف الخاصة بإقامة محطة معالجة المياه الصناعية من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتم طرح عدة عطاءات لإنشاء المحطة أعلاه من خلال دائرة العطاءات الحكومية ابتداءً من عام ٢٠٠٨، ولم تتم الموافقة على أية من العروض المقدمة لكونها لم تستوفي الشروط اللازمة.

حصلت شركة **AECOM** على عطاء وضع الدراسات اللازمة بتمويل من وكالة الانماء الامريكية **USAID** وكان هناك مجموعة من الملاحظات فيما يخص هذه المحطة وخاصة الجانب التمويلي.

بناءً على اجتماع مجلس الوزراء في محافظة الزرقاء في أواخر عام ٢٠١٣ تم تشكيل لجنة استناداً الى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٥٦٣٤/٣/١٣/٢٠ تاريخ ٢٠١٤/٢/١٦ من الأمناء العاميين لوزارة التخطيط، ووزارة البيئة، ووزارة المياه والري، إضافة الى غرفة صناعة الزرقاء، لبحث الآلية الممكن اعتمادها لأخراج المشروع لحيز التنفيذ.

تم التفاهم خلال هذه الاجتماعات على أن تندمج محطة التنقية المتخصصة مع محطة التنقية التي تنوي شركة المدن الصناعية إقامتها في المدينة الصناعية بمحطة واحدة تخدم الغائيتين، مما سيؤدي إلى وفر مالي، وكذلك فإن قرب الموقعين (الأرض المخصصة لإنشاء المحطة المتخصصة، وموقع المدينة الصناعية) تجعل من الفكرة مثالية وقابلة للتنفيذ ضمن الترتيبات